تقرير تنفيذ الموازنة العامة

الربع الثاني 2022

وزارة المالية

مديرية الدراسات والسياسات الاقتصادية

تقرير تنفيذ الموازنة العامة

أولا: البيانات الفعلية لموازنات الأعوام 2020-2022 وتطورات المالية العامة خلال الربع الثاني من عام 2022:

بلغ إجمالي الإيرادات العامة للحكومة المركزية / الموازنة المحصلة خلال عام 2021 حوالي 8128.2 مليون دينار مقابل 8137.8 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2021، وبلغ إجمالي الإنفاق العام خلال عام 2021 حوالي 9858.8 مليون دينار مقابل 10108.1 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2021، وبناءً عليه بلغ العجز المالي بعد المنح حوالي 1730.6 مليون دينار أو ما نسبته 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 1970.3 مليون دينار مقدر في موازنة عام 2021 أو ما نسبته 6.2% من الناتج المحلي الإجمالي

بلغ إجمالي الإيرادات العامة للحكومة المركزية / الموازنة المحصلة خلال عام 2020 حوالي 7028.9 مليون دينار مقابل 8560.9 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2020، وبلغ إجمالي الإنفاق العام خلال عام 2020 حوالي 9211.3 مليون دينار مقابل 9606.9 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2020، وبناءً عليه بلغ العجز المالي بعد المنح حوالي 2182.4 مليون دينار أو ما نسبته 7% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 1046 مليون دينار مقدر في موازنة عام 2020 أو ما نسبته 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (1)
الإيرادات والنفقات المقدرة في موازنة الأعوام 2020-2022
مليون دينار

البيان	2020	2021	2022
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**8560.9**	**8137.8**	**8912**
الإيرادات المحلية	**7754**	**7298**	**8064**
إيرادات ضريبية	5651	5390	6089
اقتطاعات تقاعدية	10	8	7.5
الإيرادات الأخرى	2093	1900	1967.5
المنح الخارجية	806.9	839.8	848
إجمالي الإنفاق	**9606.9**	**10108.1**	**10653**
النفقات الجارية	8333.9	8808.9	9106.6
النفقات الرأسمالية	1273	1299.2	1546.4
بعد المنح	**-1046**	**-1970.3**	**-1741**
قبل المنح	**-1852.9**	**-2810.1**	**-2589**

سجلت الموازنة العامة عجزا ماليا في الموازنة العامة للحكومة المركزية / الموازنة خلال الربع الثاني من عام 2022 بعد المنح حوالي 501.6 مليون دينار مقابل عجز مالي بلغ حوالي 557.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2021، في حين بلغ العجز قبل المنح الخارجية حوالي 554 مليون دينار خلال الربع الثاني من عام 2022 مقابل عجز مالي بلغ حوالي 580.1 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2021.

جدول رقم (2)
الإيرادات والنفقات الفعلية للأعوام 2019- 2021
مليون دينار

البيان	2019	2020	2021
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**7754.3**	**7028.9**	**8128.2**
الإيرادات المحلية	**6965.9**	**6238**	**7324.9**
إيرادات ضريبية	4680.8	4958.6	5626.9
اقتطاعات تقاعدية	9	7.3	7.5
الإيرادات الأخرى	2276.1	1272.1	1690.4
المنح الخارجية	788.4	790.8	803.3
إجمالي الإنفاق	**8812.7**	**9211.3**	**9858.8**
النفقات الجارية	7897.2	8388.5	8720.6
النفقات الرأسمالية	915.5	822.8	1138.2
العجز بعد المنح	**-1058.4**	**-2182.4**	**-1730.6**
العجز قبل المنح	**-1846.9**	**-2973.3**	**-2533.9**

جدول رقم (3)
الإيرادات والنفقات الفعلية خلال الربع الثاني من الاعوام 2020- 2022
مليون دينار

البيان	2020	2021	2022
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**1457.4**	**1933.9**	**2240.1**
الإيرادات المحلية	**1430.8**	**1911.3**	**2187.8**
إيرادات ضريبية	1178.0	1487.0	1675.7
اقتطاعات تقاعدية	2.0	1.6	1.3
الإيرادات الأخرى	250.9	422.7	510.8
المنح الخارجية	26.6	22.6	52.3
إجمالي الإنفاق	**2144.5**	**2491.4**	**2741.8**
النفقات الجارية	2018.5	2188.4	2284.3
النفقات الرأسمالية	126.0	303.0	457.5
العجز بعد المنح	**-687.0**	**-557.5**	**-501.6**
العجزقبل المنح	**-713.6**	**-580.1**	**-554.0**

ثانيا:الإيرادات المحلية المحصلة مقابل توقعات التحصيل في الموازنة.

1. الإيرادات المحلية في عام 2020:

بلغت الإيرادات المحلية في عام 2020 ما قيمته 6238 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2020 والبالغة حوالي 7754 مليون دينار، اي بانخفاض بلغ حوالي 1516 مليون دينار او ما نسبته 19.6%، ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي الى انخفاض بند الايرادات الضريبية بحوالي 692.4 مليون دينار وانخفاض بند الايرادات غير الضريبية بحوالي 823.5 مليون دينار عن ما هو مقدر في موازنة 2020.

وتعود اسباب انخفاض الايرادات الضريبية الى انخفاض الضريبة من السلع والخدمات نتيجة انخفاض ضريبة مبيعات السلع المستوردة بنحو 259.9 مليون دينار وانخفاض ضريبة المبيعات على الخدمات بنحو 191.6 مليون دينار، فيما تعود اسباب انخفاض بنود الايرادات غير الضريبية الى انخفاض بند ايرادات بيع السلع والخدمات بنحو 385.9 مليون دينار، وتراجع الايرادات المختلفة عن ما هو مقدر في الموازنة بنحو 244.3 مليون دينار.

2. الإيرادات المحلية في عام 2021:

بلغت الإيرادات المحلية في عام 2021 ما قيمته 7324.9 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2021 والبالغة حوالي 7298 مليون دينار، اي بارتفاع بلغ حوالي 26.9 مليون دينار او ما نسبته 0.4%، ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي الى ارتفاع بند الايرادات الضريبية بحوالي 236.9 مليون دينار وانخفاض بند الايرادات غير الضريبية بحوالي 210 مليون دينار عن ما هو مقدر في موازنة 2021.

وتعود اسباب ارتفاع الايرادات الضريبية الى ارتفاع الضريبة من السلع والخدمات نتيجة ارتفاع ضريبة مبيعات السلع المحلية بنحو 147.4 مليون دينار وارتفاع ضريبة المبيعات على الخدمات بنحو 48.5 مليون دينار، فيما تعود اسباب انخفاض بنود الايرادات غير الضريبية الى انخفاض بند ايرادات بيع السلع والخدمات بنحو 121.6 مليون دينار، وتراجع الايرادات المختلفة عن ما هو مقدر في الموازنة بنحو 53.5 مليون دينار.

3. الإيرادات المحلية خلال الربع الثاني من عام 2022:

سجلت الإيرادات المحلية خلال الربع الثاني من عام 2022 ما قيمته 2187.8 مليون دينار مقابل 1911.3مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2021، أي بارتفاع بلغ 276.5 مليون دينار، وقد جاء هذا الارتفاع في الإيرادات المحلية نتيجة لارتفاع الإيرادات الضريبية بحوالي188.7 مليون دينار، وارتفاع الإيرادات غير الضريبية بحوالي 87.8 مليون دينار، وبذلك حققت الإيرادات المحلية خلال الربع الثاني ما نسبته 27.1% من المقدر في الموازنة العامة والبالغة حوالي 8064 مليون دينار.

وعلى صعيد الارتفاع في الإيرادات الضريبية خلال الربع الثاني من عام 2022 مقارنة بنفس الفترة من عام 2021 فقد جاء نتيجة لارتفاع الضريبة العامة على "الدخل والارباح" بما قيمته 126.2 مليون دينار أو ما نسبته 25.4% وارتفاع حصيلة الضريبة العامة على "السلع والخدمات" بما قيمته 77.7 مليون دينار أو ما نسبته 8.7% كما وارتفعت حصيلة الضرائب على "المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار)" بحوالي 4.2 مليون دينار أو ما نسبته 24.6%، وانخفاض الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية بما قيمته 19.4 مليون دينار أو ما نسبته 24.7%،

بشكل عام شكلت حصيلة الإيرادات الضريبية خلال الربع الثاني من هذا العام ما نسبته 27.5% من إجمالي الإيرادات الضريبية المقدرة في موازنة عام 2022 والبالغة حوالي 6089 مليون دينار.

أما على صعيد الإيرادات غير الضريبية فقد جاء الارتفاع في الإيرادات غير الضريبية بشكل رئيسي محصلة لارتفاع حصيلة إيرادات "بيع السلع والخدمات" بحوالي 16.5 مليون دينار وارتفاع حصيلة "الايرادات المختلفة " بحوالي 6.3 مليون دينار وارتفاع حصيلة "ايرادات دخل الملكية" بحوالي 65.4 مليون دينار وانخفاض حصيلة العائدات التقاعدية بحوالي 0.3 مليون دينار.

شكلت حصيلة الإيرادات غير الضريبية خلال الربع الثاني من هذا العام ما نسبته 25.9% من إجمالي الإيرادات غير الضريبية المقدرة في موازنة عام 2022 والبالغة حوالي 1975 مليون دينار.

كما بلغت المنح الخارجية خلال الربع الثاني من عام 2022 ما مقداره 52.3 مليون دينار مقابل 22.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2021 أي بارتفاع بلغ حوالي 29.7 مليون دينار أو ما نسبته 131.5% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ، وعليه، بلغ إجمالي الإيرادات العامة للحكومة المركزية / الموازنة خلال الربع الثاني من عام 2022 ما مقداره2240.1 مليون دينار مقابل 1933.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2021، أي بارتفاع مقداره 306.2 مليون دينار أو ما نسبته 15.8%، وقد شكلت الإيرادات العامة ما نسبته 25.1% خلال الربع الثاني من هذا العام مقارنة مع مقدر الموازنة والبالغ 8912 مليون دينار.

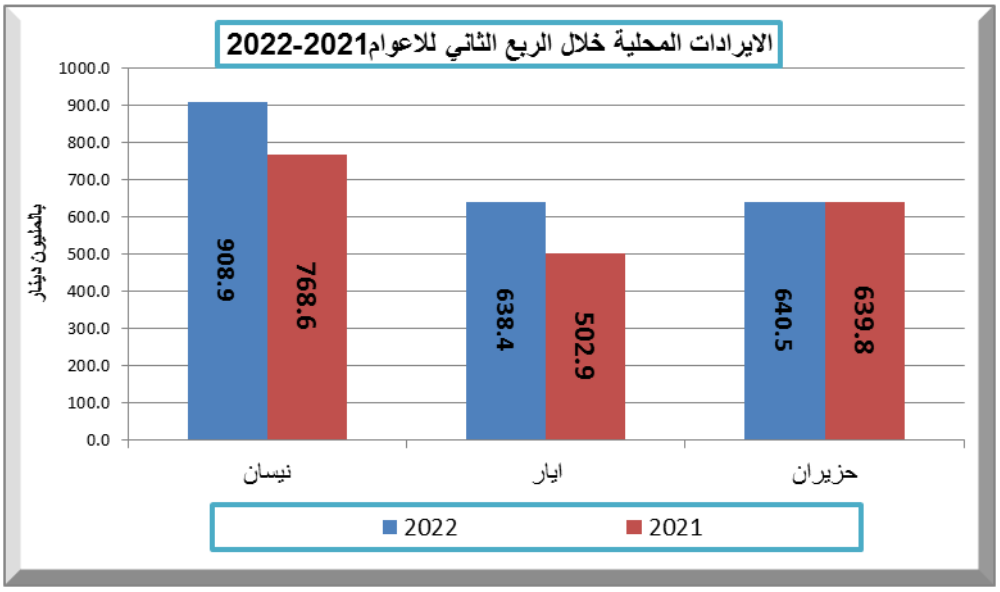

ثالثاً: النفقات العامة الفعلية مقابل توقعات الموازنة.

1. النفقات العامة في عام 2020:

بلغ إجمالي الإنفاق خلال عام 2020 حوالي 9211.3 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2020 والبالغ حوالي 9606.9 مليون دينار اي بانخفاض بلغ حوالي 395.6 مليون دينار أو ما نسبته 4.1%، ويعود سبب هذا الانخفاض محصلة إلى انخفاض النفقات الراسمالية بحوالي 450.2 مليون دينار، وارتفاع النفقات الجارية بحوالي 54.6 مليون دينار مقارنة بما تم تقديره خلال موازنة عام 2020.

حيث شكل إجمالي الإنفاق الفعلي لعام 2020 ما نسبته 95.9% من إجمالي الإنفاق المقدر لموازنة عام 2020.

2. النفقات العامة في عام 2021:

بلغ إجمالي الإنفاق خلال عام 2021 حوالي 9858.8 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2021 والبالغ حوالي 10108.1 مليون دينار اي بانخفاض بلغ حوالي 249.3 مليون دينار أو ما نسبته 2.5%، ويعود سبب هذا الانخفاض نتيجة إلى انخفاض النفقات الجارية بحوالي 88.3 مليون دينار، وانخفاض النفقات الراسمالية بحوالي 161 مليون دينار مقارنة بما تم تقديره خلال موازنة عام 2021.

حيث شكل إجمالي الإنفاق الفعلي لعام 2021 ما نسبته 97.5% من إجمالي الإنفاق المقدر لموازنة عام 2021.

3. النفقات العامة خلال الربع الثاني من عام 2022:

بلغ إجمالي الإنفاق للحكومة المركزية / الموازنة خلال الربع الثاني من عام 2022 حوالي 2741.8 مليون دينار مقابل 2491.4 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2021 مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره 250.3 مليون دينار، وقد جاء هذا الإرتفاع في إجمالي الإنفاق محصلة لارتفاع النفقات الجارية بمقدار 95.9 مليون دينار أو ما نسبته 4.4%، وارتفاع النفقات الرأسمالية بحوالي 154.4 مليون دينار أو ما نسبته 51%.

رابعاً: الإنفاق الفعلي والمقدر في الموازنة العامة للمشاريع الرأسمالية

بلغت قيمة الإنفاق على المشاريع الرأسمالية حوالي 457.5 مليون دينار خلال الربع الثاني من هذا العام مقارنة مع ما مقداره 303 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام الماضي، حيث شكل الإنفاق على المشاريع الرأسمالية خلال الربع الثاني من عام 2022 ما نسبته 29.6% من مجموع المخصصات الرأسمالية المقدرة في موازنة عام 2022 والبالغة حوالي 1546.4 مليون دينار، حيث توزع هذا الإنفاق بصورة رئيسية على مشاريع لكل من الوزارات التالية: مديرية النفقات العامة، وزارة الادارة المحلية، وزارة التعليم العالي، وزارة الاشغال العامة والاسكان، وزارة المالية/ دائرة الجمارك، وزارة النقل، وزارة السياحة و الاثار /السياحة حيث شكلت هذه المشاريع نحو 53.4% من مجمل الإنفاق الرأسمالي خلال الربع الثاني من هذا العام.

في العادة يكون الإنفاق على المشاريع الرأسمالية خلال الربعين الثالث والرابع بقيمة اكبر نظراً لان دورة المشاريع تبدأ خلال الربع الثالث.

خامساً: الإنفاق الفعلي لمشاريع اللامركزية.

بلغت قيمة الإنفاق على المشاريع اللامركزية ما قيمته 3.76 مليون دينار خلال الربع الثاني من عام 2022 توزعت في مختلف محافظات المملكة حيث شكل الانفاق على مشاريع وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة، وزارة السياحة والآثار/دائرة الآثارالعامة ، وزارة الداخلية، وزارة الداخلية/دائرة الأحوال المدنية والجوازات ، وزارة الشباب نحو 86.3% من مجمل الإنفاق على مشاريع اللامركزية.

سادساً: عمليات التمويل والدين.

تشير تطورات المديونية العامة حتى نهاية الربع الثاني من عام 2022 إلى ارتفاع إجمالي الدين بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) بمبلغ 397.2 مليون دينار ليبلغ ما قيمته 29160.3 أو ما نسبته 88.4% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية الربع الثاني من عام 2022 مقابل 28763.1 مليون دينار في نهاية عام 2021 أو ما نسبته 89.5% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021، علما بان صافي الاقتراض (موازنة) من صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) قد بلغ حوالي 339.3 مليون دينار حتى نهاية الربع الثاني من 2022 مقارنة بمبلغ 491.5 مليون دينار حتى نهاية الربع الرابع من عام 2021.

وفي حال تم استثناء قيمة الودائع الحكومية فإن صافي الدين يصبح 27691.3 مليون دينار أو ما نسبته 84.0% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر حتى نهاية الربع الثاني من عام 2022 مرتفعا بحوالي 431.1 مليون دينار او ما نسبته 1.6% عن مستواه في نهاية عام 2021، وقد جاء الارتفاع لتمويل جزء من عجز الموازنة وتمويل عجز سلطة المياه، وكذلك أدى تراجع الودائع الحكومية (موازنة) الى ارتفاع صافي رصيد الدين، ومن الجدير بالذكر بأن مديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه تبلغ نحو 7.5 مليار دينار.

الدين الخارجي

أظهرت البيانات المتعلقة بالرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) حتى نهاية الربع الثاني من عام 2022 ارتفاع الرصيد القائم بحوالي 124 مليون دينار ليصل إلى 15261.6 مليون دينار أو ما نسبته 46.3% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية الربع الثاني من عام 2022 مقابل ما مقداره

15137.5 مليون دينار أو ما نسبته 47.1% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021، في حين بلغ رصيد الدين الخارجي في نهاية عام 2020 حوالي 13715.2 مليون دينار أو ما نسبته 44.2% من الناتج المحلي الإجمالي.

وتعود الاسباب في ارتفاع / انخفاض الدين الخارجي خلال الفترات السابقة إلى ما يلي:

- سعر الصرف وأثر عمليات السحب والتسديد.
- تمويل عجز الموازنة.
- تسديد مديونية سلطة المياه.

سعر الصرف

فيما يتعلق بأثر تغيرات سعر الصرف وحركات السحب والتسديد على رصيد المديونية الخارجية بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) حتى نهاية الربع الثاني من عام 2022 بالمقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2021، حيث اسهمت هذه التغيرات بارتفاع رصيد المديونية بحوالي 124.1 مليون دينار كمحصلة لارتفاع صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 488.9 مليون دينار وانخفاض اسعار صرف العملات بقيمة 364.8 مليون دينار.

	رصيد 2020	أثر التغير في أسعار العملات	اثر العمليات (السحب (+) والتسديد(-))	رصيد 2021	أثر التغير في أسعار العملات	صافي التسديدات(-) /المسحوبات (+)	رصيد 6/2022
يورو	1685.0	-138.9	+375.8	1921.9	-167.9	-1.0	1753.0
ين ياباني (كل 100)	642.9	-59.9	+26.6	609.6	-101.6	-18.1	489.9
يوان صيني	35.2	1.1	-1.4	34.9	-1.9	-0.7	32.3
وحدة حقوق السحب	900.9	-31.4	+413.8	1283.3	-73.3	+284.9	1494.9
دينار كويتي	609.6	+7.6	12.6-	604.6	-11.9	-4.8	587.9
ون كوري	82.9	-3.7	-1.3	77.9	-6.5	-2.1	69.3
باقي العملات	9758.7	1.2	+845.4	10605.3	-1.7	+230.7	10834.3
المجموع	**13715.2**	**-224**	**+1646.3**	**15137.5**	**-364.8**	**+488.9**	**15261.6**

حيث شهدت الديون المقيمة بالدولار الامريكي بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) انخفاض في نهاية الربع الثاني من عام 2022 بمبلغ 235.9 مليون دينار ليبلغ 10641.3 مليون دينار اردني مقارنة بمبلغ 10405.5 مليون دينار نهاية عام 2021 ومبلغ 9573.9 مليون دينار نهاية عام 2020، ومن الجدير بالذكر بان نسبة الدين المقيمة بالدولار الى اجمالي محفظة الدين تشكل النسبة الاكبر وذلك نتيجة لسياسة الحكومة الهادفة إلى التوجه للاقتراض بالدولار الأمريكي بدلا من الاقتراض بعملات أخرى لتقليل المخاطر الناتجة عن تذبذب أسعار الصرف.

اما فيما يتعلق بالديون المقيّمة باليورو فقد انخفضت بحوالي 168.9 مليون دينار لتصبح حوالي 1753 مليون دينار حتى نهاية الربع الثاني من عام 2022 مقارنة بحوالي 1921.9 مليون دينار في نهاية عام 2021 وفي عام 2020 بلغت حوالي 1685 مليون دينار، وقد جاء هذا الانخفاض كمحصلة لانخفاض صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 1.0 مليون دينار وانخفاض في تغير سعر الصرف بقيمة 167.9 مليون دينار.

في حين شهدت الديون المقيّمة بالين الياباني انخفاضا بحوالي 119.7 مليون دينار لتصبح حوالي 489.9 مليون دينار حتى نهاية الربع الثاني من عام 2022 مقارنة بنهاية عام 2021 حيث بلغت حوالي 609.6 مليون دينار وفي عام 2020 بلغت حوالي 642.9 مليون دينار، وقد جاء هذا الانخفاض حتى نهاية الربع الثاني من عام 2022 كمحصلة لانخفاض صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 18.1 مليون دينار وانخفاض في تغير سعر الصرف بقيمة 101.6 مليون دينار.

اما فيما يتعلق بالديون المقيّمة بوحدة حقوق سحب خاصة فقد ارتفعت لتصبح حوالي 1494.8 مليون دينار حتى نهاية الربع الثاني من عام 2022 بالمقارنة مع نهاية عام 2021 حيث بلغت حوالي 1283.3 مليون دينار وفي عام 2020 بلغت حوالي 900.9 مليون دينار، حيث أسهمت هذه التغيرات بارتفاع رصيد المديونية حتى نهاية الربع الثاني من عام 2022 بحوالي 211.5 مليون دينار وذلك كمحصلة لارتفاع صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 284.9 مليون دينار وانخفاض في تغير سعر الصرف بقيمة 73.3 مليون دينار، علما بانه تم تحويل حصة المملكة من التوزيع العام لحقوق السحب الخاص (SDRs) لسنة 2021 بقيمة 330.7 مليون دينار الى حساب الخزينة العام خلال شهر نيسان 2022 بالاضافة الى ما تم سحبه خلال السنوات السابقة من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي وعلى النحو التالي:

- خلال الربع الرابع 2021 تم سحب الشريحة الرابعة بقيمة 236.6 مليون دينار من اتفاقية التسهيل الممتد الموقعة بتاريخ 3/26/ 2020 وذلك بعد انتهاء المراجعة الثالثة مع الصندوق.
- خلال حزيران من عام 2021 تم سحب الشريحة الثالثة بقيمة 145.7 مليون دينار.
- توقيع اتفاقية عام 2020 قرض أداة التمويل السريع (RFI) من صندوق النقد الدولي للمساعدة الطارئة للظروف الاستثنائية (جائحة كورونا) حيث تم سحب كامل مبلغ القرض والبالغة حوالي 282.6 مليون دينار.
- تم خلال شهري اذار وكانون اول من عام 2020 سحب الشريحة الاولى والثانية من الاتفاقية وبمبلغ اجمالي 349.8 مليون دينار.

تمويل عجز الموازنة:

بلغ اجمالي التمويل (الداخلي والخارجي) بعد استثناء ما تم تمويله من صندوق استثمار الضمان (SSIF) حوالي 677.3 مليون دينار وذلك لتمويل جزء من عجز الموازنة البالغ 847.4 حتى نهاية الربع الثاني من عام 2022.

تسديد مديونية سلطة المياه/اعادة اقراض لسلطة المياه:

تم تسديد أقساط القروض الخارجية المستحقة على سلطة المياه حتى نهاية الربع الثاني من عام 2022 بحوالي 18.9 مليون دينار في حين بلغت حوالي 44.5 مليون دينار نهاية عام 2021.

الدين الداخلي:

ارتفع اجمالي رصيد الدين الداخلي (موازنة ومكفول) بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) حتى نهاية الربع الثاني من عام 2022 بمبلغ 273.2 مليون دينار ليصل إلى حوالي 13898.8 مليون دينار أو ما نسبته 42.2% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ما مقداره 13625.6 مليون دينار أو ما نسبته 42.4% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021 و 12784.0 مليون دينار نهاية عام 2020 او ما نسبته 41.2% من الناتج المحلي الاجمالي.

وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الدين الداخلي ضمن الموازنة بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) بحوالي 249.3 مليون دينار، وارتفاع الدين العام الداخلي المكفول بعد SSIF بحوالي 23.9 مليون دينار ويعود سبب الارتفاع في اجمالي الدين الداخلي لعدة عوامل اهمها تمويل جزء من عجز الموازنة العامة وتمويل عجز سلطة المياه من خلال

تقديم سلف نقدية لسلطة المياه بمبلغ إجمالي مقداره 49.4 مليون دينار حتى نهاية الربع الثاني من عام 2022.

علاوة على ذلك، ارتفع صافي رصيد الدين الداخلي (موازنة ومكفول) بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) بمبلغ 307.1 مليون دينار في نهاية الربع الثاني من عام 2022 ليصل الى حوالي 12429.7 مليون دينار مقابل ما مقداره 12122.6 مليون دينار في نهاية عام 2021 و 11448.0 مليون دينار نهاية عام 2020، وقد جاء هذا الارتفاع في نهاية الربع الثاني من عام 2022 محصلة لانخفاض اجمالي الودائع (موازنة) بمبلغ 49.2 مليون دينار وارتفاع ودائع المؤسسات المستقلة بمبلغ 15.3 مليون دينار وارتفاع الدين الداخلي موازنة بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) بمبلغ 249.3 مليون دينار وارتفاع الدين المكفول بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) بمبلغ 23.9 مليون دينار.

تسديد مديونية سلطة المياه :

بلغت اجمالي الاقساط الداخلية المسددة حتى نهاية الربع الثاني من عام 2022 حوالي 12.5 مليون دينار، علماً بان اجمالي المبالغ التي تم تسديدها حوالي 135 مليون دينار نهاية عام 2021، وحوالي 198.4 مليون دينار نهاية عام 2020، حيث تقوم وزارة المالية بإدارة تسديد القروض منذ بداية عام 2018.

***يمكن الاطلاع على البيانات التفصيلية من خلال الرجوع الى نشرة مالية الحكومة المنشورة على موقع وزارة المالية.**